

الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب
الادارة المشتركة

تاريخ الورد: ٢٤ / ٢ / ٢٠٢٣
الرقم: ١٠٠ / ٢٠٢٣

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آمليين
الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

فؤاد كز
النائب فؤاد مخزومي

بيروت في ٢٤-٢-٢٠٢٣

دولة رئيس حكومة تصريف الأعمال
الرئيس المكلف السيد نجيب ميقاتي المحترم
الموضوع: موازنة مصرف لبنان نصف الشهرية

عطفاً على السؤال السابق الذي توجهنا به إلى دولتكم، في ٢٠ شباط ٢٠٢٣، حول ما ورد في موازنة مصرف لبنان، نتشرف بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

لما كانت الموازنة نصف الشهرية التي أصدرها مصرف لبنان في ٢٠٢٣/٢/١٥، قد أظهرت أن قيمة التسليفات للقطاع العام قد بلغت حوالي ١٦ مليار دولار ونصف تقريباً، وأن مصرف لبنان، وبحسب ما أظهرت هوامش الموازنة، قد بدأ، اعتباراً من نهاية العام ٢٠٠٧، في سداد مدفوعات نيابة عن الحكومة اللبنانية من الاحتياطي بالعملات الأجنبية:

أ. مقابل ضمانات نقدية بالليرة اللبنانية، بسعر الصرف الرسمي الحالي البالغ ١٥٠٧,٥٠ ليرة للدولار الواحد، تتم تغذيتها من ودائع القطاع العام.

ب. مقابل قيام الحكومة بسداد هذا المبلغ في مرحلة لاحقة وذلك بنفس العملة الأجنبية.

وبالتالي، فإن إجمالي ودائع القطاع العام المقيمة بالعملة المحلية، كما في ٢٠٢٣/١/٣١، قد تجاوز صافي الرصيد التراكمي للمدفوعات المسددة نيابة عن الحكومة اللبنانية بالعملة الأجنبية، مما مكن المصرف المركزي من الاحتفاظ بصافي رصيد ائتماني في إجمالي ودائع القطاع العام وتسجيل هذه الودائع في جانب المطلوبات. غير أنه، وبعد ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية، كما كان في ٢٠٢٣/٢/١، من ١٥٠٧,٥٠ ليرة إلى ١٥,٠٠٠ ليرة للدولار الواحد، تجاوزت قيمة مدفوعات المصرف المركزي، نيابة عن الحكومة، بالعملة الأجنبية، قيمة الضمان النقدي بالليرة اللبنانية، مما أدى إلى صافي رصيد مدين لصالح المصرف المركزي. وبالتالي، يتطلّب عرض رصيد مدفوعات المصرف المركزي، نيابة عن الحكومة، بالعملة الأجنبية البالغ ٢٥٧,٠٣٠,٠٣٠,١٦ دولاراً أميركياً، في شكل قروض للقطاع العام في جانب الموجودات.

ولما كان بند التسليفات للقطاع العام صفرًا، أي غير موجود في الموازنات السابقة.

لذلك،

نأمل من دولتكم الإجابة عن الآتي:

- علام استند المصرف المركزي لتقييم التسليفات المذكورة على أساس ١٥,٠٠٠ ليرة للدولار الواحد، في حين أن العملية قد حصلت في تاريخ سابق. وبالتالي، يجب أن تسجل وفقاً لسعر صرف ١٥٠٧,٥٠ ليرة؟

- هل أن وزارة المالية والحكومة على دراية بهذا التقييم الجديد؟ وهل من مستندات تثبت صحة مزاعم المصرف المركزي بأنه دفع ما يبلغه ١٦,٥٠٥,٠٣٠,٢٥٧ مليار دولار عن الدولة، لا سيما أن بند التسليفات للقطاع العام لم يكن موجوداً أساساً في الموازنات السابقة؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حوار

النائب فؤاد مصطفى مخزومي